مجلة روافـــد المعرفـــــة

تصدر عن كلية العلوم

جـــامعة الزيتـــــونة

الرقم الدولي الموحد

ISSN: 2709-0345

ISSN : 2709-0345
Linking ISSN (ISSN-L): 2709-0345
Key-title: Rawāfid al-ma'rifaẗ
Key-title in original characters: روافد المعرفة

العـــدد التاسـع

يونيو 2024

مجلة روافـــد المعرفة

هيئة التحرير

رئيس التحرير: د. عبدالمنعم عبدالسلام البركي

مدير التحرير: د. مفتاح أحمد الحداد

سكرتير التحرير: أ. سعد سالم الزغداني

المراجعة اللغوية (لغة عربية)

د. إبراهيم محمد عبدالله

الإدارة العلمية

د. عبدالعاطي أحمد محمد

تصميم الغـــلاف

أ.أحمد محمد السائح

ترسل البحوث وجميع المراسلات المتعلقة بالمجلة إلى العنوان التالي:

كلية العلـــوم – جامعـة الزيتونـة – ترهـــونة

هـ: 0926825815 _0913253199

rwafedalmarefa@gmail.com

شروط وتعليمات النشر

1- أن يكون البحث أصيلاً ومبتكراً ولم يسبق نشره في أي جهة أخرى، وتتوفر فيه شروط البحث العلمي المعتمدة على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الاكاديمية.
2- أن يكون البحث مكتوباً بلغة سليمة، ومراعياً لقواعد الضبط ودقة الرسوم والاشكال – إن وجدت – ومطبوعاً ببنط (14) وبخط (Simplified Arabic)، وألا تزيد صفحات البحث عن (35) صفحة متضمنة الهوامش والمراجع.

3- يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية: - عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية؛ - ملخص تنفيذي باللغتين العربية والإنجليزية في نحو 100-125 كلمة، والكلمات المفتاحية (keywords) بعد الملخص.
4- يتم توثيق الهوامش وفق طريقة **APA** (طريقة الجمعية الأمريكية السيكولوجية**)** بإصدارتها المختلفة.
5- يُفضل أن تكون الجداول والاشكال مدرجة في أماكنها الصحيحة، وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية الضرورية، ويراعى ألا تتجاوز أبعاد الاشكال والجداول حجم حيز الكتابة في صفحة Microsoft Word.
6- أن يكون البحث ملتزماً بدقة التوثيق، وحسن استخدام المصادر والمراجع، وأن تثبت مصادر ومراجع البحث في نهاية البحث.
7- تحتفظ المجلة بحقها في اخراج البحث وإبراز عناوينه بما يتناسب واسلوبها في النشر.
8- ترحب المجلة بنشر البحوث المكتوبة باللغة الأجنبية ويفضل أن يرفق البحث بملخص باللغة العربية (لا يتجاوز 200 كلمة).
9- ترحب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية التي تمت مناقشتها وإجازتها، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.
10- تُرسل نسخة من البحث مطبوعة على ورق بحجم (A4) إلى مقر المجلة، ونسخة إلكترونية إلى إيميل المجلة: rwafedalmarefa@gmail.com، على أن يدون على صفحة الغلاف: اسم الباحث، لقبه العلمي، مكان عمله، تخصصه، رقم هاتفه وبريده الإلكتروني.
11- يخطر الباحث بقرار صلاحية بحثه للنشر من عدمها خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ استلام البحث.
12- في حالة ورود ملاحظات وتعديلات على البحث من المحكم، ترسل تلك الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة بموجبها، على أن تعاد للمجلة خلال مدة أقصاها شهر واحد.
13- الأبحاث التي لم تتم الموافقة على نشرها لا تعاد إلى الباحثين.
14- تؤول جميع حقوق النشر للمجلة.
15- دفع رسوم التحكيم العلمي والمراجعة اللغوية والنشر، إن وجدت.

البحوث المنشورة في هذه المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو الجامعة.

الكلمة الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم، عليه نتوكل وبه نستعين، نحمده سبحانه كما ينبغي أن يُحمد، ونصلي ونسلم على رسوله محمد وعلى آله وصحبه والتابعين.

وبعـــد،،،

إن سبيل نهضة الأمم إنما يكون بالبحث العلمي في شتى المجالات، فدوره مهم لمواكبة التقدم والرقي بالمجتمع فبالبحث العلمي ينمى القدرات البشرية وهو الأساس في الابتكاروالإبداع. بعون من الله وتوفيقه، وبعد الجهد الكبير الذي بذلته هيئة التّحرير تكاملت الاستعدادات لإصدار العدد التاسع من مجلة رو افد المعرفة، والذي نأمل أن يلبي طموحات المهتمين والباحثين. ومن هنا ندعو كل الباحثين والكتاب الإسهام في استمرار المجلة بتقديم نتاجهم العلمي للنشر، ونرحب بآراء القراء والباحثين ونقدهم البناء حتى تخرج المجلة في صورتها المثلى وليكون العدد التالي أفضل من سابقه. وختاما يجدر بنا مع إصدار هذا العدد والذي يحتوي على عدد أربعة عشر بحثاً أصيلاً مختلفاً، أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير للمحكمين والمؤلفين وكل من أسهم في إخراجه وتصميمه، آملين أن تكون محتوياته نافعة للجميع.

والحمد لله في بدءٍ ومُخْتَتَمِ.

هيئة التحرير

.

المحتويات

عنوان البحث	الصفحة
جدل العلاقة بين الفلسفة والأدب - أبو العلاء المعري وفريديريك نيتشه رمضان عبدالله محمد عبد السلام على عمر	20 – 7
المشاركة السياسية للمرأة وعلاقتها بإحداث النُقلة مها عبد الحميد الورفلي	35 – 21
الطابع الهيجلي في فلسفة بندتو كروتشه سهام أحمد الإربيع	45 - 36
الهطول المطري وقياس مؤشر الجفاف الاستطلاعي لمدينة ترهونة - شمال غرب ليبيا عبد العاطي احمد محمد الحداد	60 – 46
تأثير نسبة الجرافيت على السباكة الرملية جيهان عبد الرحيم سعيد الداعور	74 – 61
تقييم صلاحية الصخور الجيرية في تكوين العزيزية جنوب غرب ترهونة لغرض صناعة الإسمنت - دراسة جيوكيميائية عبدالمنعم عبدالسلام البركي، عياد فرج مسعود، عبدالسلام ميلاد السيوي، مفتام علي الزرقاني، حسين اللافي علي، إنتصار جمعه المغيربي	98 – 75
الكشف عن البكتيريا وعزلها من محطات مياه التنقية (التحلية) في مدينة ترهونة أبوبكر محمد أحميد عطية رجاء محمد الناير فرج	106 – 99
Factors affecting the performance of secondary schools in Libya Abdala Mohamed A. Ashhima	107 - 118
Generalized Systems of Impulsive Differential Equations Abdalftah Elbori, Ramadan Mohamed Naas Al-wahishi & Ola Mohammed	119 - 142

143 – 154	***Evaluating the Usability of Online Payment Systems using ISO/IEC 9126 Quality Model*** **Ali Alhadi Mohammed Wadi and Mahmud Ali Belgasm Ahmed**
155 – 165	***The effect of chronic diseases on the severity of Covid-19 disease symptoms*** **Ali G Azbida, Entsar Mohammed, Zainab Ali, Tarek Belkasem*, Tarek Thabit, Wesal Muftah, Faraj K Sagar, Wafa M Ali, and Mustafa M Omar**
166 – 171	***Sodium Stibogluconate (Pentostam) induced Nephrotoxicity in Mice Ragb O.*** **Kaula. A. Saad, Intisar.O. Abdalla, Hanan. A. Alkailani, Ahmed. M. Elbakush & Badereddin B. Annajar**
172 – 179	***Spectra of the Upper Triangular Double-Band Matrix*** $\triangle^{ab}$ ***on the Sequence Space*** **bs** **Suad H. Abu-Janah & Salem M. Zyaina**

المشاركة السياسية للمرأة وعلاقتها بإحداث النُقلة

مها عبد الحميد الورفلي[1]

الملخص

تعتبر مشاركة المرأة في الحياة السياسية ووصولها لمؤسسات صنع القرار ولا سيما البرلمان والحكومة أمراً ضرورياً لاكتمال تمتعها بالمواطنة والحريات العامة والمشاركة الفاعلة، ومن أجل تسليط الضوء على أحد الجوانب المهمة في تعزيز مشاركة المرأة في عملية صنع القرار من خلال تمثيلها في مجلس النواب أو في الحكومة ألا وهو سياسات التمكين المعززة بنظام الكوتا العالمي وإشكالياته وخصوصية المجتمع الليبي التي يحددها الإطار المرجعي من الدين والقيم والفضائل الاجتماعية.

إن موضوع المرأة وحقوقها السياسية استطاعت أن تفرض نفسها وذلك بتحول العديد من المطالب النسائية إلى قوانين حقيقية مفعلة بالعديد من الدول العربية إلا أن النهوض بوضعية المرأة مازال أمراً يتطلب تضافر جهود كل مكونات المجتمع وخاصة في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية التي نعيشها اليوم .

الكلمات الاستدلالية: نظام الكوتا (الحصص) ، التمكين السياسي للمرأة، مشاركة النساء.

Abstract

The participation of women in political life and their access to decision-making institutions, especially parliament and the government, is necessary for the full enjoyment of citizenship, public freedoms and active participation. And in order to shed light on one of the important aspects in promoting women's participation in the decision-making process through their representation in the House of Representatives or in the government, which is the empowerment policies reinforced by the global quota system and its problems, and the specificity of Libyan society defined by the reference framework of religion, values and social virtues. The issue of women and their political rights has been able to impose itself by transforming many of the women's demands into real laws in force in many Arab countries. However, the advancement of the status of women still requires the concerted efforts of all components of society, especially in light of the political and economic crises we are experiencing today.

Keywords: *quota system Women's political empowerment women's participation.*

.

[1] - قسم الخدمة الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة طرابلس.

مقدمة

أصبحت الدراسات حول المرأة من بين أبرز الدراسات في وقتنا المعاصر وخاصة مع زيادة الوعي بأهمية مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية عامة، وتنمية المجتمع خاصة، وفي كافة مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية و أيضا بضمان حقوق عادلة للمرأة وخاصة بمجتمعنا العربي الليبي والتي سبق وصادقت على العديد من المعاهدات والاتفاقيات التي تلت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كاتفاقية القضاء على أشكال التمييز العنصري ضد المرأة، وغيرها من الاتفاقيات.

لأن موضوع المرأة وحقوقها السياسية استطاعت أن تفرض نفسها وذلك بتحول العديد من المطالب النسائية إلى قو انين حقيقية مفعلة بالعديد من الدول العربية إلا أن النهوض بوضعية المرأة مازال أمراً يتطلب تضافر جهود كل مكونات المجتمع وخاصة في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية التي نعيشها اليوم.

وعليه فإن البحث تناول الآتي:

1 أهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وتعزيز دورها في صنع القرار السياسي

2 التمكين السياسي للمرأة وآليات التمكين .

3 التحديات والصعوبات التي تواجه المرأة في التمكين السياسي.

4 التعرف على نظام الكوتا ضمان لتمكين السياسي للمرأة.

مشكلة البحث

ظلت المرأة العربية والليبية خاصة ولفترة طويلة بعيدة عن المجال السياسي، حيث لم يسمح لها بالمشاركة السياسية وتحديداً التصويت إلا في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، و أيضاً هذا الوضع عاشته الدول الغربية إلا أن في الوقت الذي تطورت فيه مشاركة المرأة سياسياً في الغرب تأخرت المرأة العربية كثيرا في الحصول على العديد من الحقوق، كالحق في الترشيح والانتخاب والتوصيات، وظل ينظر إليها على أنها كائن غير سياسي، ولا يتم الاهتمام بها إلا في فترة الاستحقاقات الانتخابية من أجل الحصول على صوتها مع إقصائها من طرف الأحزاب و أيضاً من طرف المنتخبين، ولم تتمكن المرأة من الحصول على مناصب مهمة في المجالس المنتخبة ولا في المراكز القيادية إلا مؤخراً وهو ما تحاول عدد من الدول العربية تجاوزه بالاعتماد على نظام الحصص أو ما يُعرف (الكوتا) وهو نظام سمح للمرأة بالدخول إلى المعترك السياسي.

إن استمرار غياب المرأة عن المشاركة السياسية سواء بالتصويت أو الترشيح أو تقلد مناصب سياسية يعد من أبرز العو ائق التي تؤثر على تقدم المجتمع وتطوره، فالمشكلة لا تكمن فقط في وجود قو انين أو التصديق على توصيات ومعاهدات دولية ولكن المشكلة تكمن في أنماط السلوك التقليدية والعقلية التقليدية السائدة والمسيطرة على البنية الاجتماعية.

أيضا "تبقى عو ائق المشاركة السياسية متعددة ومتنوعة ومرتبطة من جهة بالمجتمع نفسه وبالهيئات السياسية من جهة أخرى". إن ضعف مشاركة المرأة يظهر في ضعف تمثيلها في الهيئات السياسية داخل الدولة كالحكومة والبرلمان والنقابات والأحزاب (إكرام عدني، 2021).

أهمية البحث:

إن أهمية المشاركة السياسية تأخذ طابعاً خاصاً نظراً لخصوصية القضية وهي إلغاء جميع أشكال التمييز القائم ضدها في المجتمع من أجل تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بينها وبين الرجل ؛ لذا تكمن أهمية البحث في المشاركة السياسية للمرأة ومدى علاقتها بإحداث النُقلة في نفسها ومجتمعها في المبررات الآتية:

* لم يتم تناول موضوع المشاركة السياسية للمرأة وعلاقتها بإحداث النُقلة في مجتمعنا وفقاً لما تم الاطلاع عليه من مصادروكتب ومراجع .

* إن التعزيز السياسي للمرأة وآليات التمكين والمشاركة في صنع القرار من أبرز المواضيع التي تشغل المجتمعات العربية عامة والمجتمع الليبي خاصة .

* بما أن المشاركة السياسية قضاياها جامعة لا مانعة، فإن إحداث النُقلة للمرأة لم يتم تناولها من قبل بالبحث والتحليل.

أهداف البحث:

التعرف على أهمية المشاركة السياسية للمرأة وتعزيز دورها القيادي وفي صنع القرار.

التعرف على التمكين السياسي للمرأة وآليات المشاركة في صنع القرار.

الكشف عن الصعوبات والتحديات التي تواجه المرأة في المجتمع .

4 - التعرف على نظام الحصص (نظام الكوتا) ضمانه للتمكين السياسي للمرأة الليبية.

تساؤلات البحث:

ما أهمية المشاركة السياسية للمرأة وما مدى تعزيز دورها القيادي في صنع القرار.

ما التمكين السياسي للمرأة وما آليات المشاركة في صنع القرار.

ما الصعوبات والتحديات التي تواجه المرأة في المجتمع .

ما نظام الحصص (نظام الكوتا) وما ضمانته للتمكين السياسي للمرأة الليبية.

مفاهيم ومصطلحات البحث:

أولا -المشاركة:

المشاركة لغة تعني كان شريكه، نقول مشاركة العمل أو الربح أو التبعية ويقال: فلان يشارك في علم كذا : له نصيب منه، وتطلق المشاركة في لغة أفلاطون على نسبة الموجودات الحسية إلى المثل، وعلى نسبة المثل بعضها ببعض، وتطلق المشاركة عند (لافل) على الر ابط بين الفردي والكلي في الشعور الواحد(اندرية لالاند2002)، وللمشاركة أشكال ودرجات متنوعة تنوع التعاون والمساعدة والتضامن والتكيف والتصحيح المتبادل والقبول والخضوع أو ممارسة الأدوار الاجتماعية و إنجاز الوظائف(محمد كشك1984).

ثانياً - المشاركة السياسية:

تشمل النشاطات السياسية المباشرة والنشاطات غير المباشرة ومن أمثلة المشاركة السياسية في النشاطات السياسية تقلد منصب سياسي أو عضوية في الحزب أو الترشيح في الانتخابات أو التصويت أو مناقشة الأمور العامة، أما النشطات غير المباشرة فهي تمثل المعرفة والوقوف على المسائل العامة مثل :العضوية في الهيئات والتطوع وبعض أشكال العمل في الجماعات الولية(عبد الهادي الجوهري 1984).

يعد مفهوم المشاركة السياسية أحد أهم المفاهيم التي وجدت اهتمام العديد من المفكرين في مجالات العلوم الاجتماعية كافة لما له من مكانه كبيرة، و أيضا لتداخل هدا المفهوم مع العديد من المفاهيم الأخرى فالمشاركة السياسية تعني " المساهمة الرسمية وغير الرسمية للأفراد والجماعات في كل أنشطة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بهدف تحقيق الصالح العام "(محمد عثمان 2019)وهي "مشاركة إعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية" (محمد عثمان 2019).

أيضاً "العملية التي يمكن من خلالها أن يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية بقصد تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية على أن تتاح الفرصة لكل مواطن بأن يساهم في وضع الأهداف والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها" (محمد عثمان 2019). إذن مساهمة المواطنين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تعد ترجمة للمسؤولية الاجتماعية اتجاه تحقيق الأهداف وحل المشكلات المجتمعية والمساهمة في اتخاذ القرارات. ولأن المشاركة السياسية يندرج في إطار التعبير السياسي والشعبي وتسيير الشأن الشعبي العام من قبل أفراد المجتمع سواء أ كانوا رجالاً أم نساء وهي أرقى تعبير عن الديمقراطية، لأنها تقوم على مساهمة المواطنين والمواطنات في قضايا مجتمعهم.

ثالثا- المشاركة السياسية للمرأة:

- وتتمثل المشاركة السياسية للمرأة في الآتي:
- الاعتراف بالحقوق المتساوية
- الاعتراف بالآخر وتقديره
- الاعتبار المتكافئ والمتساوي مع الجميع بغض النظر عن الجنس واللون والعرق أو الدين.

فمشاركة النساء في الحياة السياسية من أهم عناصر العملية الديمقراطية فهي تعكس طبيعة النظام السياسي والاجتماعي في الدولة ولدلك فأن ضعف آليات القوى الديمقراطية في مجتمع ما يساهم في تهميش مشاركة المرأة السياسية فنمو المجتمعات تقاس بمقدار قدرتها على دمج النساء في قضايا المجتمع العامة سياسيا أم اجتماعيا اقتصاديا أم بيئيا وتعزيز قدرتهن للمساهمة في العملية التنموية.

عليه فإن المشاركة السياسية للمرأة هي العملية التي يمكن من خلالها أن تقوم النساء بدورهم في الحياة السياسية بقصد تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية على أن تتاح الفرصة لكل النساء بأن يسهموا في صنع الأهداف والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها.

رابعاً - إحداث النُقلة:

إحداث وأصله في اللغة "حدث من الإحداث" (جار الله محمود، 1979)، أما قاموس لسان العرب فقد عرفها "أحدهما زماني والآخر ذاتي غير زماني، الإحداث الزماني إيجاد شيء بعد ما لم يكن له وجود في زمان سابق (فهو الذي لزمانه ابتداء) وهو لم يكن ثم كان، الإحداث غير زماني هو : إفادة الشيء وجوداً وليس له في ذاته ذلك الوجود، ولا يحسب زمان دون زمان، بل في كل زمان كلا الأمرين، فهو الذي لذاته مبدأ هي به موجودة" (ابن منظور1980).

النُقلة : في اللغة "انتقال وهو تحويل الشيء من موضع إلى موضع، نُقلة ينقله نقلاً فانتقل، والنقلة الاسم من انتقال القوم من موضع الى موضع والناقلة نو اقل الدهر: التي تنقل قوماً من حال إلى حال" (ابن منظور 1980)، وفي الموسوعة الفلسفية "الحالة التي كان عليها العميل إلى حالة أكثر تفصيلاً مع جهد مضاعف في زمن أقل" (ابن منظور

1980)، إذا النقلة التي استخدمتها في بحثي تعني نموذج المشاركة السياسية للمرأة والتي تنقلها من حالة التهميش إلى حالة الممارسة الفعالة والشاملة والكلية في المجتمع.

أهمية المشاركة السياسية للمرأة:

وتكمن أهمية المشاركة السياسية للمرأة في الآتي:

- بالمشاركة تخرج المرأة من الحيز الخاص المتمثل بالأسرة إلى الحيز العام .
- بالمشاركة تساعد المرأة في إعادة النظر بالتصورات والرؤى التي تحكم تقاسم الأدوار بينها وبين الرجل.
- تدفع المشاركة بالمرأة إلى أن تصبح قضية اجتماعية عامة وليست قضية على هامش قضايا المجتمع.
- مشاركة المرأة في صنع القرار وعلى جميع الأصعدة والمستويات يمكنها من الحصول على حقوقها وممارستها وأداء واجباتها وتحمل مسؤولياتها.
- مشاركة المرأة سياسياً وفي كافة المستويات تخدم فكرة المساواة ليس بين الجنسين فقط بل بين جميع الأفراد.

وأيضا ترتبط أهمية المشاركة السياسية للمرأة بالآتي:

- توسيع آفاق المرأة واستغلال طاقاتها وهذا يختلف عن التفكير التقليدي المتعلق بالمنزل والعناية بالعائلة فقط.
- تحقيق مبدأ الديمقراطية والمساواة بين الرجل والمرأة بالحقوق والواجبات والمسؤوليات.
- توجيه الحكومة نحو توفير الخدمات المتعلقة بالمرأة من خلال سن القوانين الخاصة باستعادة حقوقها وتطبيقها (سحر حويجه 2015).
- زيادة وعي المرأة وذلك حول كيفية تحقيق مصلحة أسرتها ونفسها والدفاع عنها بطريقة قوية وعزيمة عالية.
- إنصاف المرأة ومنحها حقوقها.
- شعور المرأة بأهميتها في المجتمع مما يؤدي إلى رفع همتها لأداء أدوارها وواجباتها المختلفة.
- رفع مكانة المرأة في المجتمع وذلك بالتقليل من تعرضها للعنف والاضطهاد والظلم الاجتماعي.

تعزيز دور المرأة في المشاركة السياسية لصنع القرار

مازال موضوع مشاركة المرأة في صنع القرار موضوعاً جدلياً يستحوذ اهتمام الناشطين في مجال الديمقراطية، وحقوق الإنسان والمواطنة ذلك خاصة في المنطقة العربية والمحلية والتي تشهد حراكاً سياسياً حاداً ما يستوجب استنفار كافة الطاقات البشرية لإرساء قواعد الاستقرار بما في ذلك الحاجة لدور المرأة.

على الرغم من كافة الدراسات التي أجريت بشأن المشاركة السياسية للمرأة والندوات والمؤتمرات التي عُقدت لتداول هذه القضية إلا أنه مأتم إنجازه على أرض الواقع يُعد محدود للغاية ورغم ذلك نجد إن في بعض الدول العربية والتي لم تكن تعترف بأي دور سياسي للمرأة بدأت تعين النساء في بعض المجالس والهيئات كذلك البرلمانات بدأت تفسح المجال للمرأة ولو بصورة رمزية (هدى الخطيب 2015).

لقد أقر المؤتمر العالمي الرابع للمرأة 1995 بضرورة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار، وتولي المناصب السياسية والتزمت بذلك العديد من الدول لكن مازال وضع المرأة في المنطقة العربية مقارنة بدول العالم أقل بكثير

من إمكانية الوصول إلى المناصب القيادية السياسية والمشاركة في عملية صنع القرارسواء من زاوية تمثيل المرأة في السلطات الرئيسة الثلاث، التشريعية، التنفيذية، القضائية.

لتعزيز الدور القيادي للمرأة لابد من الاهتمام بعدة نقاط وهي:

- دعم عملية التحول الديمقراطي ومفاهيم حقوق الإنسان والمواطنة.
- الاهتمام بنشر ثقافة الديمقراطية وعدم التمييزوالحق في الاختلاف والتعددية وقبول الآخر.
- التعريف بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة.
- الانتخابات النزيهة التي تضمن التداول السلمي للسلطة الذي يمثل ر افعة أساسية من رو افع الديمقراطية.
- مسألة الكوتا لكونها إجراء مؤقت إلى حين يعتاد المواطنون على رؤية المرأة في مو اقع السلطة سواء أكانت الكوتا على مستوى الأحزاب أم نص عليها القانون.
- إنشاء صندوق لتمويل الحملات الانتخابية تمويل المرشحات سواء جاء هدا التمويل من قبل نخب نسائية أم سيدات ثريات ويكون التمويل للحملات الانتخابية لغير المقتدرين من النساء.
- أهمية تدريب النساء حتى لاتصل النساء غير مؤهلات إلى مناصب قيادية.
- الجمع بين النشاط على مستوى المجتمع المدني والنشاط السياسي سواء بالمشاركة في الأحزاب أم الانتخابات تصويتاً وترشيحاً.
- ضرورة اهتمام المرأة بالشأن العام بالقدر نفسه الذي تعنى فيه بقضايا المرأة فلا تحكر نفسها في الاهتمام بقضاياها وفي نفس الوقت لا تنكر لهذه القضايا.
- مساندة المرأة للمرأة في الانتخابات.
- تقديم المساندة للسيدات اللاتي تشغلن مو اقع قيادية او مؤهلات لشغل هذه المو اقع سواء أكانت المساعدة تقنية أم إعلامية.
- التواصل مع خبرات محلية وخارجية(إكرام عدنني 2021).
- التأكد من أهمية دور المرأة في عملية صنع السلام وعمليات المصالحة وحل النزعات.
- قياس تقدم المرأة من عام لعام لآخر على مستوى الحياة العامة.

التمكين السياسي للمرأة ونظام الكوتا:

- يرتبط مفهوم التمكين بالآتي:-
- (القوة) حيت يتأسس إمكانية التمكين على نقطتين أساسيتين – تتطلب القوة التي يمكنها تفرض التغيير(فإذا كانت القوة متوارثة بين عدد من الأفراد فعندئذ يتعذر حدوثها)– افتراض إن القوة قابلة لتمدد وليست محددة بطبيعتها ومن تم يعد بمقدوركل الناس حيازتها.
- التمكين يرتبط بمسألة التحكم بشخص (أي قدرة الإنسان على أن يتحكم في مسار حياته تغييراً أو تعديلاً)
- النظر إلى التمكين بوصفة عملية ذات أبعاد مختلفة فهي :-
- عملية اجتماعية متعددة الأبعاد حيث تتم على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتجمع بين المستويات الفردية والجماعية والمجتمعية.

- عملية تغييرية، حيث تستهدف حصول الأفراد على القوة وهذا يتم من خلال اكتساب المعلومات الخاصة بهم وبالبيئة التي يعيشون فيها من خلال التطلع نحو العمل مع الأفراد والمؤسسات من أجل إحداث التغيروالنُقلة.
- عملية تفاعلية، وهي نتاج التفاعل بين خبرات الأفراد والتي ينتج عنها التغير الاجتماعي وغايتها تمكين الأفراد من العمل لإحداث التغيير من خلال المؤسسات ذات التأثير في حياتهم ومجتمعهم.
- عملية تنموية، وهي تستهدف زيادة وعي الأفراد بقدراتهم وإمكانياتهم على تطويرها ليصبحوا مؤهلين للحفاظ بعملية التنمية.
- وعلية يمكن تعريف التمكين بأنة (فعلاً اجتماعياً يستهدف حث الأفراد والمؤسسات والمجتمعات على زيادة التحكم فرديا واجتماعيا وتحقيق العدالة الاجتماعية.

أيضا (عملية اجتماعية متعددة الأبعاد تساعد الأفراد في أن يتحكموا في حياتهم الخاصة) (وهي عملية تعزيز القوة التي يستخدمها الأفراد في حياتهم الخاصة وفي مجتمعاتهم). لذا فإن التمكين هو إزالة كافة العمليات والاتجاهات والسلوكيات النمطية في المجتمع والمؤسسات التي تنمط عمل النساء والفئات المهمشة وتضعهن في مراتب أدنى (وسيم الاحمد 2016).

عرف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة التمكين بأنه "العمل الجماعي في الجماعات المقهورة أو المضطهدة لتخطي أو مواجهة أو التغلب على العقبات و أوجه التمايز التي تقلل من أوضاعهم أو تسلبهم حقوقهم وتؤكد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية (اسكوا) " (فريدة غلام 2005). تعني " تلك العمليات التي تصبح المرأة من خلالها واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها على علاقات القوة فتكتسب الثقة بالنفس والقدرة على التحدي بعدم المساواة بينها وبين الرجل" (وسيم الاحمد 2016). إذا تمكين المرأة تعني تقوية النساء في المجتمعات وبالتالي منحها مصادر القوة لتكون عنصراً فعالاً ومؤثراً في عملية صنع القرار أي أن مفهوم التمكين السياسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق ذات المرأة على أرض الواقع بتعزيز قدرتها في المشاركة السياسية من خلال المشاركة في نشاطات المنظمات السياسية والشعبية والنقابات المهنية ومكاتبها الإدارية أي إيصالها إلى مواقع اتخاذ القرار في المجتمع أو إلى مراكز صنع القرار ووضع السياسات. وقد حددت الأمم المتحدة عدد من المؤشرات لقياس مفهوم التمكين ولمعرفة مدى تمكين المرأة في المشاركة السياسية وهي كالآتي :

- مشاركة النساء في المواقع القيادية.
- مشاركة النساء في اللجان والمواقع والسلطات الثلاث.
- إتاحة فرص التعليم والتدريب غير التقليدي أمام النساء.
- مشاركة النساء في عملية صنع القرار.
- اكتساب النساء مهارات وقدرات تنظيمية لإنشاء مجموعات للمطالبة بحقوقهم.

آليات تمكين المرأة من المشاركة السياسية:

- بناء الوعي لدى المرأة.
- وهي عملية أساسية تعمل على التغيير الجدي للمفاهيم الخاطئة عند المرأة عن نفسها وحقوقها وواجباتها.
- التأهيل والتدريب وبناء القدرات.

- وهذه الخطوة تكملة للخطوة السابقة حيث تُقبل المرأة على البرامج التأهيلية والتدريبية بوعي وحماس وشغف ودراية وتتسلح بالقدرات التي يمكنها من خوض ميادين العمل المختلفة.
- بناء القاعدة المعرفية السياسية.

وذلك بالمعرفة والإلمام الكامل بكل الأحداث السياسية الجارية والمصطلحات السياسية المتداولة ومعرفة القادة السياسيين وأصحاب الرأي السياسي والرأي الآخر، وتنمية الوعي من خلال متابعة برامج ومناقشات وقراءة المقالات، وبذلك فإن المقصود من التمكين السياسي هو (وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار والمراكز التي تؤثر في صنع القرار ووضع سياسات، فالمؤسسات البرلمانية وإن كانت هي من أهم الأجهزة المشاركة في صناعة القرار، ورسم السياسات في الدول إلا أنها ليست الوحيدة المتفردة بذلك حيت إن هنالك مؤسسات أخرى تلعب دورها في صنع القرار وتؤثر فيه (وسيم الاحمد 2016).

التحديات التي تواجه التمكين السياسي للمرأة:

تختلف الآراء بشأن التحديات التي تعرقل جهود تمكين المرأة إذ يتحدث البعض عن المشاكل الاقتصادية والأمنية وضعف أداء المنظمات النسوية في الوقت نفسه يؤكد الآخرون أن نظرة المجتمع وعدم سن وتشريع القوانين السياسية المناسبة، وقلة الدعم الحكومي هي من أبرز تلك التحديات ويمكن حصر أهم التحديات في الآتي:

- المعتقدات المرتبطة بالعادات والتقاليد.
- التقليل من شأن المرأة واعتقاد أن هذه الوظيفة غير مناسبة لها.
- ضعف إدارة شؤون الدوائر الرسمية ومتابعتها (الإدارات الذكورية).
- ضعف إدارة الأحزاب السياسية أي التقليل من عدد النساء المرشحات للانتخابات المحلية وتحويل أحزابها إلى مجموعة من الذكور(هدى شلق 2017).
- انشغال المرأة بأمور أسرتها وعدم توجيه تفكيرها خارج هدا النطاق.
- غياب الديمقراطية أي سيادة نظام الاستبداد وظلم المرأة.
- عدم الاستقلالية في بنية النظام السياسي مثل وجود قبائل / عشائر / طوائف.
- ضعف ثقة المرأة بنفسها وبقدراتها.
- ضعف المستوى التعليمي (وسيم الاحمد 2016)، (هدى شلق 2017).

حصة التمثيل(الكوتا) ضمان لتمكين المرأة:

تعتبر حصة الكوتا الضمانة الرئيسة من أجل ترسيخ التمكين السياسي للمرأة وتمثيلها في المجالس النيابية وضمان مشاركتها في عملية صنع القرار؛ فهو "نظام انتخابي يهدف إلى ضمان حقوق الأقليات في الانتخابات العامة للوصول إلى السلطة السياسية "(هدى شلق 2017) ويقصد بالحصة (نسبة) التمثيل.

بشكل عام الكوتا " تخصيص عدد من المقاعد أو الوظائف في هيئة مؤسسة، ويكون ذلك التخصيص لفئة معينة بينما تعرف الكوتا النسائية في الانتخابات بأنها" إحدى التدابير الخاصة الموقنة التي تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، وزيادة المشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها في الهيئات المنتخبة وهي عبارة عن سياسات عامة وإجراءات قانونية وتنظيمية تعتمدها الدولة (اسماء رجائي 2018).

والكوتا النسائية هي :-

- تخصيص عدد محدد من المقاعد في الهيئات التشريعية للنساء.
- تخصيص مقاعد للمرأة في المجالس النيابية ولتطبيق هذا النظام يتطلب إلزام الأحزاب السياسية بتخصيص مقاعد لوجود النساء في مستوياتها التنظيمية كافة.
- وجود عدد محدد من المقاعد في مجلس النواب يتم شغلها من قبل النساء.
- لا يجوز أن يقل عدد المقاعد عن النسبة المقررة قانونياً.
- ولو رجعنا لبعض الاتفاقيات الدولية التي شرعت الأخذ بنظام الحصص النسائية، وكانت تطلق عليها تسمية أخرى (تدابير خاصة مؤقت)،هدفها تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة والاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز العنصري ضد المرأة عام ولو رجعنا لمفهوم الكوتا نجد أن هذا المفهوم ليس عربيا الأصل فلا يوجد معنى له في المعاجم العربية ولكن بالرجوع إلى مصطلح الحصة وجدناها تعني النصيب وهذا مرادف لمفهوم الكوتا.

قد تم اقتراح نظام الكوتا خلال المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين 1995 م كآلية يمكن استخدامها كحل مرحلي لمشكلة ضعف المشاركة في مراكز صنع القرار وللحد من الإقصاء وعدم تمثيلهن أو ضعف هذا التمثيل.

1979م ونص الإعلان العالمي في المادة (21) على:

- لكل فرد الحق في إدارة شؤون بلادة عامة.
- لكل الأشخاص حق متساو في تقليد الوظائف العامة في بلاده.

وفي المادة (25) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (يتمتع كل مواطن بالحقوق والفرص التالية من دون أي وجه من وجوه التمييز ومن دون قيود منافية للعقل).

- أن يشارك في إدارة الشؤون العامة أما مباشرة أو بواسطة ممثلين.
- أن ينتخب وينتخب في انتخابات نزيهة تجرى دورياً بالاقتراع العام على قدم المساواة بين الناخبين، والتصويت السوي وتضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين.
- أن تتاح له على قدم المساواة مع سواه عموماً فرصة تقليد الوظائف العامة في بلده*
- إذن نظام الكوتا يساهم في:
- تعزيز دور المرأة في المجتمع بشكل عام والحياة النيابية بشكل خاص.
- تفعيل دور المرأة من خلال خلق كوادر نسائية مميزة في مجال عمل البرلمان.
- المساواة بين الرجال والنساء وإزالة الحواجز بينهم فالمرأة تمارس الترشيح والتصويت دون التمييز بينها وبين الرجل.
- ساهم في وصول السيدات للمجلس وتغيير الفكرة النمطية السائدة عن النساء.
- شجع الكوتا المرأة على الترشيح والدخول للحياة السياسية وعززت ثقتهم بقدرتهن وحقهن في المشاركة.
- شجعت النساء على المنافسة فأغلب المجتمعات مجتمع ذكوري وبهذا أزاحت الكوتا حاجز الخوف عند السيدات.

انقسم القانونيون شأن نظام الكوتا إلى اتجاهيين ؛الأول يعارض هدا النظام والثاني يؤيده ولكل فريق حججه التي تدعم وجهه نظره.

أولا- الاتجاه المعارض:

يري هذا الفريق أن نظام الحصص النسائية غير مقبول وذلك لعدة أسباب:

أنه يُعد إخلالا جسيماً بمبدأ المساواة والتي أقرته الدساتير العربية والعالمية / تخصيص هذه النسبة يخل بمبدأ المساواة في الترشيح، وشغل المناصب العامة لأنه يحول دون وصول الكثير من الرجال إلى عضوية البرلمان، لأن نظام الحصص النسائية (25%) تحول دون تحقيق هذا المبدأ. لذا فإن المنطق القانوني يفترض ترك الأمر لأفراد الشعب يختارون المرشحين من يرونه جديراً بالانتخابات دون أن تفرض عليهم؛ فوصول المرأة للبرلمان يجب أن يكون من خلال خوضها للانتخابات التنافسية في إطار المساواة مع الرجل. إن إقرار نظام الحصص النسائية قد تدفع قطاعات أخرى للمطالبة بالشيء نفسه مثل قطاع الشباب أو العمال أو المعلمين أو التجار مما يفقد العملية الديمقراطية جوهرها وتحويلها إلى تقسيمات إدارية.

ثانيا- الاتجاه المؤيد:

هذا الاتجاه يدعو إلى تقليص الفجوة على صعيد الترشيح والتصويت بين الجنسين، وذلك عندما يكون أحد نوعي الجنس أكثر مشاركة مع الآخر، فالنظريات التقليدية فيما يتعلق بفجوة المشاركة بين الرجل والمرأة في العملية الانتخابية تشير إلى أن الرجال دائما يشاركون ويهيمنون أكثر من النساء بالسياسة، نتيجة لذلك فقد تبنت العديد من المجتمعات الحديثة نظام الحصص أو الكوتا وسيلة للتغلب على فجوة التصويت على صعيد نوع الجنس فهذا النظام يشكل أداة سريعة وفعالة للتعامل مع مشكلة التمثيل الناقص للنساء في البرلمان (وسيم الاحمد 2016).

نماذج تشريعات عربية أخذت بنظام الحصص(الكوتا) النسائية البرلمانية ومنها:

- التشريع المغربي / خصص 30 مقعد من أصل 325 في البرلمان المغربي؛
- التشريع الأردني / خصص 6 مقاعد وذلك بموجب تعديل قانون الانتخابات رقم 11لسنة 2003م؛
- التشريع السوداني خصص نسبة تتراوح ما بين 10 و35 مقعد؛
- التشريع العراقي خصص 25% من عدد الأعضاء البالغ275.

التمكين السياسي للمرأة الليبية وإحداث النُقلة:

مند ستينيات القرن الماضي أصبح للمرأة الليبية الحق في التصويت والمشاركة في الحياة السياسية كما أن ميثاق حقوق وواجبات المرأة في المجتمع الليبي الذي اعتمد في عام 1997م يكفل للمرأة الحق في المشاركة في المؤسسات السياسة للدولة.

وقد صدرت قو انين عدة بمشاركة المرأة سياسياً سواء من حيث الإشارة إلى الحق بشكل عام أو من خلال تنظيم الآلية، ويمكن استعراض مراحل تمكين المرأة سياسياً في المجتمع الليبي على النحو الآتي :-

1. يكفل القانون الأساسي لتعزيز الحرية لسنة 1991م حماية الحق السياسي للمرأة والرجل على حد سواء في المادة الأولى (المواطنين ذكورا و إناث أحرار متساوون في الحقوق لا يجوز المساس بحقوقهم.
2. على ممارسة السلطة في المادة الثانية التي جاء فيها (لكل مواطن الحق في ممارسة السلطة وتقرير مصيره في المؤتمرات الشعبية ولا يجوز حرمانه من عضويتها متى تو افرت الشروط المقررة).

المرأة التي تو افرت فيها الشروط والمتمثلة في (المواطنة والبلوغ) تعد عضو في المجلس البلدي (مؤتمر شعبي عام) ومن حقها أن تشارك في مناقشة جدول أعمال وصياغة القرارات ولها حق الاقتراع.

لذا فأن مؤشرات ممارسة السلطة للمرأة تتحدد في عضوية في مؤتمر أو المجلس البلدي، المشاركة في الجلسات، تولي المناصب القيادية، النشاط النقابي، وتؤكد الإحصائيات أن نسبة مشاركة المرأة في الوظائف القيادية بلغت 0,01% ووفق إحصاء 2003 و2004 فإن مشاركة المرأة في الوظائف القيادية لم تتجاوز0,06%.

المرتكزات القانونية للتمكين السياسي للمرأة في المجتمع الليبي:

1- في الدستور :

من المسلم أنه لم يكن هناك دستور بل هناك العديد من القوانين والإعلانات المؤسسة بما في ذلك الإعلان الدستوري عام 1969،وإعلان قيام سلطة الشعب 1977م والوثيقة الخضراء 1988م ووفقا لذلك فالناس والمواطنين متساوون أمام القانون و أيضا أكد على المساواة بين الجنسين إلا أن هناك وظائف معينة تقع على عاتق المرأة نتيجة للاختلافات البيولوجية، لذلك فإن الرجال والنساء لا يمكن أن يكونوا على قدم المساواة كما جاء.في سنة 2011م اعتمد المجلس الانتقالي مشروع الميثاق الدستوري للمرحلة الانتقالية وينص الميثاق على أن (الاسلام هو دين الدولة وأن الشريعة الإسلامية هي مصدر الرئيس للتشريع (مادة1)

و أيضا جاء في الميثاق إن الليبيين سواء أمام القانون متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية في تكافؤ الفرص لا تمييز بسبب الدين أو المذهب أو اللغة أو الثروة أو الجنس أو النسب أو الآراء السياسية أو الوضع الاجتماعي أو الانتماء القبلي أو الجهوي أو الأسري (مادة 6).

في التشريعات الوطنية

أصدرت اللجنة التابعة للمجلس الانتقالي الليبي2012م مسودة قانونية حددت نسبة الحصص(الكوتا) للمرأة بـ10 % فقط في مؤتمر عدد أعضاءه 200 عضو هذا الأمر مجحف خاصة أن ليبيا نسبة عدد الإناث 50 % وتصل نسبة الحضرية فيه بين سكانه 78% ونسبة التعليم فيه بين النساء 72% وبين الرجال 92%.

- لذا لابد من اتخاذ الإجراءات التالية لإحداث النُقلة وهي:

- وضع نص قانوني واضح وصريح في الدستور الليبي يخصص عدد مقاعد النساء ضمن حكومات المجالس النيابية.
- وضع نص دستوري يؤكد المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص والمشاركة في صنع القرار السياسي.
- التزام الدولة الليبية بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يؤكد التساوي في الكرامة الإنسانية لكل البشر على اختلاف ألوانهم وأعراقهم والمساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات.

في الاتفاقيات الدولية:

في عام 1979 م تم إبرام اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة ووقعت ليبيا عام 2004 م البرتوكول لاتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة 1979م (وسيم الاحمد 2016).

الواقع العملي للمرأة الليبية:

تمثيل المرأة في البرلمان، مرحلة ما قبل الثورة حيت حصلت المرأة الليبية على 36 مقعد من خلال الانتخابات البرلمانية غير المباشرة عقدت 2009 م من أصل 468 أي 7،7%. في مرحلة ما بعد الثورة اعتمد المجلس الانتقالي في يناير 2012م قانونا انتخابيا جديدا (الكوتا) يخصص 10 % من المقاعد لتمثيل المرأة كمشاركة في الحياة

السياسية في ليبيا فحظيت بمرتبة مميزة باعتبار أن المؤتمر الوطني العام (البرلمان) يضم 33 امرأة من أصل 200 عضو نسبة تصل إلى 16،5% وهي نسبة لا باس بها قياس بدول أخرى عربية.

تمثيل المرأة في الوظائف العامة :

وصلت المرأة الليبية إلى درجة وظيفة ملحق وأمين ثالث وأمين ثاني وأمين أول ومستشار في السلك الدبلوماسي والقنصلي ما قبل الثورة وبلغت النسبة 10 % من عدد العاملين في الاتصال الخارجي (المكتب الشعبي).

جدول يوضح مشاركة المرأة الليبية في الوظائف القيادية:

التوزيع النسبي لمشاركة المرأة الليبية في الوظائف الإدارية والتنظيمية.

الوظيفة القيادية	1980	1984	1995
أمناء وأمناء مساعدون (وزراء ووكلاء وزارت)	%0،20	%2،0	%2،01
مديرون أو رؤساء	%2،2	%0،5	%0,41
مديرون القطاع الخاص		%0،4	%0،74
مشرفون ومراقبون	%2،5	%1،8	%1،79

تمثل المرأة في السلطة القضائية:

للمرأة الحق في أن تكون قاضية 1981م وتم تعيين قاضية سنة1991م ومن 2010م أصبح هناك حوالي 50 امرأة قاضية لكن لا يوجد نساء قاضيات في المحكمة العليا.

تمثيل المرأة في السلطة التنفيذية في عهد ما قبل الثورة لم يشغل مناصب وزارية سوى أربع نساء، وذلك في وزارة الثقافة والإعلام والشؤون الاجتماعية والمرأة. أما ما بعد الثورة فكان تمثيل المرأة ضعيفاً فحكومة الكيب 2011 منحت المرأة حقيبتين واحدة للشؤون الاجتماعية والثانية للصحة. بالنسبة لحكومة زيدان فكانت للمرأة وزارتين الأولى للشؤون الاجتماعية والثانية السياحة (وسيم الأحمد 2017).

أهم المعوقات التي تواجه المرأة الليبية في المشاركة السياسي :

أولا- المعوقات السياسية القانونية:

1- الافتقار إلى رؤية استراتيجية لتنمية المرأة سياسياً ونقص الأنشطة التي تؤكد على ذلك فالأنشطة موسمية وظروف المرأة تلتحق بالرجل وبالأطفال غالبا.

2- ضعف الإرادة السياسية في بلورة قوانين تقوم على المساواة في الحقوق وعدم اقتصارها على المساواة الظاهرة وغير الحقيقية أمام القانون اعتماد بعض التفاسير في الدين لتمييز بين الرجل والمرأة والذي يؤدي إلى خلط المفاهيم واختلافها.

3- غياب التقاليد الديمقراطية وحرية العمل السياسي والتقيد والمنع وغلبة النظام القبلي أو العشائري أو نصرة الطائفة بدل من المواطنة

4- عدم احترام الدولة لالتزامها عند المصادقة على الاتفاقيات الدولية و افتقار هذه الاتفاقيات لآليات إلزامية و افتقارها على آليات توعويه لأسباب سياسية

5- غياب أجهزة الدولة ومؤسساتها فالتحدي الكبير في الوقت الحاضر أمام الحكومات الليبية هو أعادة بناء مؤسسات الدولة العصرية من رئاسة الجمهورية ووزراء وبرلمان ونظام إداري لإدارة محافظات وهيئات وطنية لحقوق المرأة تعني بشؤونها وحل مشكلاتها.

6- ارتفاع نسبة الأمية القانونية النسائية التي تجعل المرأة غيرواعية بحقوقها الكاملة (موزة المالكي، 2008).

7- عدم تناول الحركات النسائية الليبية مسألة المشاركة السياسية بصورة كبيرة وجادة وعدم التعامل معها كقضية مجتمعية عامة غير مقتصرة على النساء فقط.

ثانيا- المعوقات الاجتماعية والثقافية :

1- الإرث التاريخي الطويل من التمييز البنيوي الناشئ عن تقسيم العمل وتحديد الأدوار والانتماءات القبلية والعائلية

2- الموروث الثقافي والاجتماعي وسيطرة هذا الموروث والنظام الأبوي القائم على عادات وتقاليد تمييزية وتأويلات التيارات المتطرفة.

3- تفشي العنف المجتمعي بصورة واضحة والعنف الأسري على المرأة بحكم السلطة والقوة اللذين يحكمان علاقتها بالرجل.

4- التعامل مع المرأة على أنها مخلوق أقل شأناً من الرجل ويشكل غياب الدعم الأسري للتشجيع المرأة في المشاركة بالمنظمات والجمعيات وفي الحياة العامة آلية لإبقاء فرص المرأة محدودة.

5- قلة المبادرات النسائية فيما يخص مشاركة المرأة في الحياة السياسية والتنموية والثقافية وتخوفها من ممارسة مهام قد تؤدي إلى احتكاكها بالسلطات الرسمية والجماعات الدينية بسبب نشاطها ومطالبتها بممارسة حقوقها خاصة المساواة وعدم التمييز.

ثالثاً -المعوقات الاقتصادية :

1- انتشار الفقر وانعكاسه على المرأة والأطفال في المرتبة الأولى.

2- عدم استطاعة المرأة توفير المال الكافي لحملتها الانتخابية وبذلك تفقد فرص النجاح المتوفرة بالرجل.

رابعا -المعوقات الذاتية:

3- عدم وعي النساء بأهمية دورهن في الحياة وبالذات الدور السياسي كنتيجة للتربية العائلية والمدرسية التي تتلقاها الفتاة مند الصغر.

4- المسؤوليات العائلية التي تلقى على المرأة وحدها دون الرجل وعدم محاولة المرأة لتطوير ذاتها وقدراتها بانشغالها بأمور الأسرة على حساب نفسها.

5- التفكير في المناصب القريبة من المسؤوليات الاجتماعية / وزيرة الشؤون الاجتماعية / وزيرة المرأة.(موزة المالكي، 2008).

استنتاجات البحث

6- التمكين السياسي للمرأة يتم عن طريق انخراطها في المجتمع ومشاركتها في اتخاذ القرار.

7- تفعيل اتفاقية القضاء على كل أشكال العنف والتمييز ضد المرأة يعد نُقلة لتمكين المرأة من القيام بدورها في المجتمع.

8- التأكيد على حقوق المرأة الشرعية وتطور دور القضاء المختص بشؤون الأسرة والمرأة يساهم في تمكين المرآة في المجتمع والقيام بأدوارها.

9- إنصاف المرأة يتم بفرض تكافؤ الفرص في العلم والعمل أسوة بالرجل.

10- وجود برامج توعية لتمكين المرأة سياسيا ونظام الكوتا وتطبيقه ولو كحل مؤقت يعد حل لضمان دخول المرأة للبرلمان ومشاركتها في صنع القرار.

11- تعزيز الدور القيادي للمرأة في المجتمع الليبي ودعم دورها في العملية الانتخابية ووضعها على القائمة الانتخابية من أهم العناصر لنجاح المشاركة السياسية للمرأة في المجتمع.

12- عدم التمييز القانوني والاجتماعي والحد من تأثير التقاليد النافية للحقوق والمبادئ والدساتير يمكن المرأة من المشاركة السياسية .

13- تعزيز مفهوم المواطنة للمرأة الليبية لأنه الصلة المباشرة بين الفرد والدولة ويتساوى فيه الرجل والمرأة.

14- مساعدة النساء على اكتشاف قدراتهم وإمكانياتهم السياسية وأهمية دورهم في الحياة ووضع سياسيات لتدريب وتثقيف المرأة يعد من أساسيات إحداث النُقلة.

15- الاهتمام ببرامج لتوعية النساء ولمحو الأمية السياسية.

16- وجود برامج إعلامية لصالح المرأة وقضاياها لتغيير الصورة النمطية للمرأة الليبية.

❁❁❁❁❁

المراجع:

قائمة المصادر والمراجع:

اولاً –المصادر:

1. ابن منظور، لسان العرب. بيروت : دار الجبل، المجلد السابع،1980م
2. الإمام جار الله أبي القاسم محمود، أساس البلاغة .بيروت: دار المعرفة،1979م
3. اندرية لا لاند، موسوعة لا لاند الفلسفية " تعريب احمد خليل" .بيروت: منشورات عويدات، الطبعة الثانية، 2001 م

ثانياً- المراجع:

4. عبد الهادي الجوهري، دراسات في علم الاجتماع السياسي. القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1984م
5. محمد بهجت كشك، المدخل إلى تنظيم مجتمع .الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،1984م
6. وسيم حسام الدين الأحمد، التمكين السياسي للمرأة العربية دراسة مقارنة، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية . الرياض 2016م

ثالثا- شبكة المعلومات (الانترنت) :

7. أسماء محمد رجائي، التمكين السياسي للمرأة العربية في مصر – تونس، المركز الديمقراطي العربي، 2018.

8. إكرام عدنني، المشاركة السياسية للمرأة : عوائق وتحديات،2021 .
9. سحر حويجه، أهمية المشاركة السياسية للمرأة، شبكة المرأة العبية السورية، 2015 .
10. ضياء عبد الله عبود الجابر، مقال بعنوان الكوتا النسائية في مجلس النواب العراقي، العدد14
11. فريدة إسماعيل غلام، التمكين السياسي للمرأة، جريدة الحوار المتمدن، 2005م
12. فايزة العظامات، الكوتا النسائية كيف عززت دور النساء .عمان : مجلة الغد .
13. محمد عادل عثمان، تأصيل مفهوم المشاركة السياسية .المركز الديمقراطي العربي، 2019
14. موزة المالكي، بعض المعوقات التي تسبب تأخر المشاركة السياسية للمرأة - العربية، مركز الخليج للأبحاث،2008م
15. هدى الخطيب شلق، أهمية دولر المرأة في صنع القرار السياسي، بيروت،2017 م .
16. محسن أيوب وأنغام جبار (2019)، عزل وتشخيص الجراثيم الملوثة لمياه الشرب وحالات الإسهال في محافظة نينوى– العراق.
17. منظمة الصحة العالمية 1984.